الفصل العاشر

إنسانية باردة كالجليد

لماذا إسطنبول بالذات؟!

ألا يصل إلى هذه المدينة سنوياً نحو نصف مليون مهاجر من الأناضول، والبوسنة، وبلغاريا، ومقودنيا وألبانيا؟! إن هذا العدد يفوق ما استقبلته ألمانيا ١٩٩٢ من لاجئين سياسيين ومهاجرين. ومع ذلك، فإنه لا يتسبب في إحداث أزمة دستورية، أو أزمة وزارية في تركيا، ولا تندلع بسببه حرب أهلية في إسطنبول.

ألا تصل نسبة تلوث الهواء في هذه المدينة إلى ١٠٠٠ مجم من ثاني أكسيد الكربون في كل متر مكعب، حتى إنها تتسبب في التهاب العيون والرقاب؟!

ألم يحاول المرء مراراً أن يقنع المواطنين المتشككين في جدوى إدخال الغاز الطبيعي بدلاً من اللجوء إلى الجهات الحكومية؟

ماذا عن هجمات الانفصاليين الأكراد؟ وماذا عن التضخم المطرد؟ ألا يزداد التأييد الذي يحظى به الحزب الإسلامي يوماً بعد يوم؟!

ألا ينقطع التيار الكهربائي يومياً مدة من الزمن؟

ألا تنقطع المياه باستمرار؟

نعم.. إنها بالقطع مدينة غير محتملة.. ولكن ذلك كله لا يعني شيئاً بالنظر إلى نبضها بالحياة، وإلى جمالها الذي يخلب الألباب، بموقعها الساحر، وتراثها المعماري الجميل الممتد إلى ١٧٠٠ عام مضت، والذي لم يُشَوَّه بعد. إنه جمال لا

يباريها فيه أي من هونج كونج، وسان فرانسيسكو، وباريس، وكوبنهاجن، وروما، ولشبونة. ناهيك عن أنها كانت حاضرة الخلافة مدة ٤٠٠ عام من عام ١٥١٧ إلى عام ١٩٢٤.

وهي، إلى جانب ذلك كله، مدينة دافئة، حتى وإن وصلت درجة حرارة الجو فيها إلى ما دون الصفر، لأن سكانها متعاونون مترابطون، يشعرون دفئاً إنسانياً بالغاً. فالمرء يلقى الآخرين إما بحب وإما بعداء ولكن ليس بأدب جم فقط. والجيران إما أصدقاء وإما أعداء، إلا أنهم يبالون ببعضهم، و بعضهم يعرف بعضاً، خلافاً لما عليه الحال في ألمانيا، حيث لا يبالي الجيران ببعضهم، بل ولا يعرفون بعضهم. وفي إسطنبول لا يكتشف الناس وفاة أحدهم من خلال الرائحة المنبعثة من جثته.

الأتراك شعب محب للعلاقات الإنسانية، بدافع من إحساس بأن الجميع في حقيقة الأمر أسرة واحدة كبيرة. فالناس هنا يجلون علاقة الدم التي يعودون بها إلى آدم وحواء. ولقد استفدنا، أنا و زوجتي، من مفهوم الأسرة الواحدة الكبيرة المشار إليه، وبصفة خاصة، في المدة التي كانت زوجتي تعمل فيها بالأوركسترا السيمفوني لدار الأوبرا، عازفة لآلة «الهارب»، وإلى جانب ذلك تعمل بالتدريس في الكونسوفاتوار. في حين كنت أنا أشغل آنذاك منصباً دبلوماسياً في بلجراد. وكانت رحلة القطار، المار ببلغاريا، تستغرق نحو ٢٧ ساعة. وحينما كنت أبوح لها بقلقي من قضائها الليل بمفردها في القطار، كانت تجيبني مبتسمة: «إنك تنسى أن لي إخوة وأخوات في كل مكان». وكنت أعترض على ذلك قائلاً: إن هؤلاء الإخوة لا يسافرون بالدرجة الأولى.

كانت زوجتي على الرغم من ذلك، يتكرر معها دائماً ذات الموقف؛ يدخل

أحد العمال - عند مروره بمقصورتها - فينظر إليها قليلاً، ثم يقول لها: أختاه! إذا أردت طعاماً أو احتجت إلى أي شيء، فأنا بالمقصورة المجاورة... منتهى التعاون!

وإسطنبول أيضاً مدينة نابضة بالحياة. ففي الحي الذي نسكنه، لا يسمع المرء صوت المؤذن فقط، وإنما يسمع أيضاً العشرات من الأصوات القوية التي تنطلق بها حناجر البائعين. ولكل منهم لحنه المميز. والشراء هنا مصدر متعة لزوجتي. فهي لا تشعر هنا بأنها مجرد حرم سيادة السفير، وإنما تشعر كما لو أنها أميرة. فما من بائع يتركها تنتظر إلى أن يلبي طلبها، أو يتركها تحمل بنفسها ولو كيلو جرام من العنب إلى المنزل، حتى وإن اشترت شيئاً يومي السبت أو الأحد، (إذ يحمل عنها صبي صغير جميع مشترياتها، ويوصلها حتى باب المسكن مقابل بقشيش). وإذا ما صادفت الجزار وهو في طريق عودته إلى منزله، فإنه يعرض عليها بتلقائية شديدة أن يعود أدراجه إلى الحانوت ويفتحه إذا كانت ترغب في شراء شيء ما.

في يوم من أيام عام ١٩٨٠، رحنا نبحث دون جدوى عن أرز باكستاني (بَسْمَالي)، وهو ألذ أنواع الأرز على الإطلاق. وبعد ذلك بنحو ثلاثة أشهر، اتصل بنا في بون أحد الأتراك المقيمين في كولونيا، ولم يكن معروفاً لنا، ليبلغنا أنه صديق لمالك الحانوت الذي نتعامل معه في إسطنبول، وأنه قد أحضر لنا كيلو جرامين من الأرز، فمتى يستطيع أن يحضرهما إلينا؟ أي تعاون هذا الذي نرى؟! بدلاً من البوابين مقطبي الجبين في باريس، يعمل في حراسة المنازل في تركيا نساء يجلسن أمام المنازل يتجاذبن أطراف الحديث، ويشاهدون الأطفال وهم يلهون على غرار ما يجري في قرية أنا ضولية... أي دفء إنساني هذا الذي يجري؟!

تستمتع زوجتي بعملية الشراء هنا، بسبب شفافية السوق أمامها، وقربه من مسكننا، فلا يكاد المرء يسير ٤ دقائق، حتى يجد أمامه سبعة من محلات تصفيف الشعر، وسبعة من محلات البقالة، وسبعة من محلات الأجهزة والأدوات الكهربائية، وستة مصارف، وأربعة محلات جزارة. ولا يستطيع أحد أن يغامر برفع الأسعار أو بعرض البضائع أو أن يتلاعب بالأسعار دون أن يفلت من العقاب. والفيصل هنا، هو جودة الخدمات المقدمة للمشتري.

ولقد شهدت بنفسي في ٢٢ من يوليه عام ١٩٨٠ دليلاً، كأبلغ ما يكون الدليل، على علاقة الإخاء التي تحكم نظام المنافسة هنا في المزاد المعلق في إسطنبول. فلقد وقفنا أمام واجهة عرض (فاترينة) أحد المحلات المعلقة، وقد بدا علينا إعجابنا الشديد بالمعروضات بها، وإذا بمالك المحل المجاور يأتي إلينا مثنياً على معروضات جاره المنافس له، بدلاً من أن يدعونا إلى محله هو. . أي فارق بين هذا السلوك، والسلوك أو المنهج الأمريكي في المنافسة، الذي يبيح بلوغ المنافسة حد العنف أو حتى القتل؟!

أصابتني الدهشة أيضاً عندما كنت عائداً يوم ٢ من أكتوبر عام ١٩٩٥ من المطار إلى منزلي، مستقلاً سيارة أجرة. فعندما دفعت إلى سائق السيارة بمقدا رمن النقود، يساوي ما يشير إليه مؤشر العداد، وكان يزيد قليلاً عما هو معتاد لهذه المسافة، وجدته يرد إليّ جزءاً من النقود قائلاً: إنه يشعر أن العداد لا يعمل بصورة سليمة. . أي إخاء هذا الذي يعبر عنه سلوك السائق؟!

ويسري مبدأ شفافية السوق حتى في المحال التي تتعامل في مستلزمات الزفاف. فهناك شارع متخصص في التعامل في هذه المستلزمات، يقع في أحد

الأحياء المتطرفة Begilar، تصطف به محال تصفيف الشعر وملابس الزفاف ومستلزماته الأخرى. وبه أيضاً مبان مكونة من عدة طوابق، بكل طابق منها قاعة احتفالات. وفي حالات كثيرة، يأخذ الاحتفال طابعاً جماعياً، ويجري في أكثر من قاعة. فالناس هنا لا ينعزلون، لا في الفرح، ولا في الحزن، (فمن الطبيعي هنا أن يوجد أفراد الأسرة والأصدقاء في منزل المتوفى مدة أربعين يوماً بعد وفاته للصلاة على روحه ولتقدم واجب العزاء لأسرته).

عرفنا طريقنا إلى سوق الزفاف الغريب المشار إليه، تلبية لدعوات لحضور حفلات زفاف بعض الأقارب الفقراء، الذين تربطنا بهم صلة قربى من بعيد. وكانت الدعوة توجه إلينا، لما تفرضه صلة القربى في العالم الإسلامي من التزامات. وكنا نلبي الدعوة، لأنه لا ترفض في العالم الإسلامي دعوة إلى حضور حفل زفاف، ولو كانت الرحلة إلى مكان الاحتفال تستغرق ساعة ونصف، وحتى إذا ما كان على المرء أن يصعد سبعة طوابق بصحبة حماة تبلغ من العمر ٨٠ عاماً. . فأي ترابط عائلي هذا الذي يربط الناس هنا؟!

لكل ما سلفت الإشارة إليه، لا بد للمرء من أن يدرك لماذا تقشعر أبداننا، أنا وزوجتي، من برودة العلاقات الإنسانية في ألمانيا، حتى لو كان الجو صيفاً شديد الحرارة. ويشاركنا آخرون هذا الشعور نفسه.

فقد أعرب المستشار هيلموت كول، في حديث له إلى التليفزيون الألماني يوم ١٦ من أكتوبر عام ١٩٩٤، عن مخاوفه وهمومه الشديدة، لأن الألمان صاروا اليوم أقل تعاوناً عن ذي قبل. وبعد عام من ذلك التاريخ، حذر المستشار هيلموت كلول؛ أثناء مؤتمر الحزب الديمقراطي المسيحي المنعقد في كارلسروهة

يوم ١٦ من أكتوبر عام ١٩٩٥ من «الجو البارد غير الإنساني على نحو لا يحتمل، والذي ينشأ عن كثرة وسائل الاتصال التي تمنع الناس من أن يتبادلوا الحوار في مواجهة بعضهم بعضاً».

والظاهرة معروفة.. فكل شيء يسير بصعوبة في صمت، على نحو نزيه وفعال، في المجالات كافة.. الإدارة والإنتاج، والمواصلات، ووسائل الاتصال، ورعاية المرضى، والفقراء. فنحن دولة يخضع فيها كل شيء للنظام، حتى تصنيف المخلفات.

وفي هذا المجتمع المبرمج، الخاضع لنظام (روتين) يتسم بالرتابة ومن ثم بالملل الشديد، لن يجد المرء سوى عنصر واحد لا يخضع لسيطرة أو تحكم كاملين، ومن ثم فإنه يمثل مصدر إزعاج. هذا العنصر هو الإنسان الذي لا بد من أن يقمع، ومن أن تتوافر إمكانات للاستغناء عنه، عن طريق برمجة كل شيء، وإخضاع كل شيء للتحكم الآلي عن طريق الكومبيوتر. ولذلك، فالويل كل الويل لمن يتورط من الأفراد «المزعجين» في خلاف مع الإدارة أو الشرطة أو القانون... ففي ألمانيا تخضع علاقة المواطن بالمسؤولين لأحكام القانون أكثر منها لاعتبارات العدل. وعلى الرغم من وجود ظروف مخففة للعقوبات، فإن خلاف الفرد مع النظام يتحول في الغالب إلى شكل من أشكال الصراع التي يحفل بها أدب كافكا. فالظروف المخففة للعقوبات، والتي يتضمنها القانون، ليست بديلاً للقلوب المتحجرة، ولقد صاغ قدماء الرومان هذه الظاهرة في قولهم: «إن المغالاة في العدل تتحول في بعض الأحيان إلى ظلم شديد».

إنني أبالغ في وصف عملية، تتصف بالأنانية المفرطة، وبالانعزالية الواضحة، تتسلل ببطء لتأخذ لها مكاناً في حياة المجتمع الألماني. فبينما تعني كلمة تركي

جمعاً من الناس يعيش الفرد بينهم، تعني كلمة ألماني فرداً يعيش وحيداً في عزلة عن الناس. فهنا يجري الفصل بين الجدود والأحفاد، وإيداع الأول داراً لرعاية المسنين. ولا يقف الأمر عند ذلك، بل إن الأمهات اللائي يجدن في أنفسهن القدرة على رعاية أطفالهن بمفردهن، ينظرن إلى والد الأطفال على أنه «شيء» لا ضرورة له، ويمكن الاستغناء عنه. فهل يدري أحد كيف سيواجه الشعب الألماني جيلاً من الأطفال حرم عمداً من الوالد والأسرة؟!

في العالم الإسلامي، كما في غيره، يحكم القانون الموظفين الذين يخشون المفتش، مثلهم في ذلك مثل أقرانهم في العالم أجمع. ومع ذلك، فهناك دائماً أمل في أن تحل مشكلة ما من منطلق إنساني، حتى وإن كان ذلك بمخالفة اللوائح. وهذا هو ما أعنيه، عندما أقول: إن «الفساد» أداة تخفف من قسوة القوانين في الشرق. وأسوق هنا مثالاً لذلك واقعة في أغسطس عام ١٩٩٤:

فبعد الانتهاء من صلاة الجنازة في مسجد سليمية، توجهنا إلى المقابر لحضور عملية الدفن، ولكننا تأخرنا حتى انتهى الموعد المحدد لعبور الطريق السريع المؤدي إلى معبر البوسفور على الجانب الآسيوي من إسطنبول. وكان أن توقفنا عند الشرطة طالبين مساعدتها في تمكيننا من تغيير مسارنا، حتى نستطيع أن نلحق بموعد الدفن. ويعلم القارئ بطبيعة الحال ما حدث. وخلاصة القول إننا لحقنا بعملية الدفن في موعدها. وفي المقابل، ما الذي كان يمكن للمرء أن يفعله، لو أنه واجه موقفاً مماثلاً على طريق سريع في ألمانيا؟! وماذا كان يمكن أن يسمع من الشرطة، لو أنه طلب منها ما طلبناه من الشرطة في إسطنبول؟! غالب الظن أنه ما كان ليسمع شيئاً على الإطلاق، لأنه ما كان ليجرؤ على أن يطلب طلباً كالذي طلبناه!!

يبدو لي، بالقياس على ذلك، أن بعضاً من أنشطتنا وأعمالنا «الإنسانية» لا مضمون لها. ويبدو لي أيضاً أن بعضاً مما يوصف بأنه اهتمامات والتزامات إنسانية ليس إلا ثرثرة بلا مضمون. ذلك لأنني لا أستطيع أن أتخلص من الإحساس بأن كل هذا ليس أكثر من تلطيف وتخفيف إعلامي عن ضمائرنا المعذبة.

أفلم يكن رفع الحظر عن توريد السلاح إلى مسلمي البوسنة، ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم في الحرب، أكثر إنسانية من مجرد مساعدتهم على ألا يواجهوا العدو جياعاً؟ إننا نحميهم من أن يموتوا جوعاً، بدلاً من أن نحميهم من التطهير العرقي، ومن المذابح الجماعية.

هل أبالغ في ذلك؟! كل صورة ترسم باللونين الأبيض والأسود، إنما هي أشبه بالملصق. فالعالم لا ينقسم إلى أخيار وأشرار فحسب. فالاتجاه السائد الذي تعرضت له اتجاه حقيقي، وغير مبالغ فيه. وهو اتجاه يمثل من ناحية سبباً، ومن الناحية الأخرى، نتيجة لما وصفه أولريخ فيكارد في كتابه «ضياع القيم» (١٩٩٤).

إنني أود أن أتعرض بالحديث لظاهرة السلوك الإنساني للمسؤولين في الشرق، قبل أن يتهمني أحد بأنني أزيف صورة هذا السلوك «الإنساني»، الذي أعده مؤشراً لفساد منظم. فلقد رأيت، أكثر من مرة، مسؤولين في الشرق يتخطون اللوائح بدافع من الشفقة فقط، وليس بغرض الحصول على مقابل مادي. وإنه لمن القسوة بمكان، أن ينظر إلى قبول «البقشيش» باعتباره فساداً، في ظل تدني دخل المواطن إلى مستوى لا يكفي لإعاشته هو وأسرته. فالموظف الحكومي، الذي يتقاضى راتبًا شهرياً يتراوح بين ٢٥٠ماركاً و٤٠٠ مارك يعلم أن

رئيسه يدرك - في صمت أنه يحسِّن دخله من خلال الحصول على شيء ما، لكي يستطيع أن يفي بالحاجات الضرورية لأسرته، وأن يوفر لها الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

لن أحاول شرح هذا الأمر نظرياً، لأن قصة زواجي من «بولبين» تشرحه على نحو أفضل... كانت جميع ترتيبات وإجراءات الزواج تتم تحت ضغط شديد من عنصر الوقت. فلم يكن أمامنا من الوقت متسع يتيح لكل شيء أن يسير على نحو روتيني. فلقد كنت أعمل حينذاك في بلجراد. وكان من المقرر أن يعقد مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا في بلجراد يوم الثلاثاء ٣ من مايو عام ١٩٧٧، بعد انتهاء أعماله في هلسنكي. وكُلِّفْتُ بأن أكون نائباً لرئيس الوفد الألماني إلى هذا المؤتمر.

وكان لا بد، لإتمام زواجي، من الحصول على شهادة أهلية (صلاحية) للزواج من بون، وتبين لي أن حصولي على هذه الشهادة سيستغرق وقتاً طويلاً جداً، ويترتب عليه أن زواجنا لا يمكن أن يتم قبل يوم الإثنين ٢ من مايو، أي اليوم الذي يسبق بدء عقد المؤتمر.

وصلت إلى إسطنبول في عطلة نهاية الأسبوع، وكانت بولبين قد حصلت من السجل المدني في ميزانداز، بعد دفع المطلوب، على كل الأوراق الضرورية اللازمة لإتمام زواجنا يوم الإثنين، في موعد غايته الساعة الثانية عشر والربع ظهراً. وكان - وهنا تكمن المشكلة - من الضروري أن يتم قبل هذا الموعد ترجمة شهادة الأهلية للزواج من الألمانية إلى التركية، والتصديق على الترجمة من القنصلية الألمانية في إسطنبول، وتصديق حاكم إسطنبول. وإلى جانب ذلك، كان لابد من إجراء تحليل بشأن الأمراض التناسلية في المستشفى الألماني (حيث لا

تقبل الرشوة) والتصديق على شهادة المستشفى بنتائج التحليل من السلطات الصحية في إسطنبول. وكان لا بد من أن يتم ذلك كله في ثلاث ساعات!

تضاءلت فرص نجاحنا في إتمام كل ما سلف ذكره، عندما رأينا، يوم الأحد أول مايو، ميدان تقسيم وقد تحول إلى ساحة حرب من جراء المصادمات الدامية التي نشبت إثر تظاهرات سياسية. فما كان المرء ليرى في هذا الميدان سوى سيارات محترقة وبقع من دماء تلطخ أسفلت الشوارع، ونوافذ محطمة، وغيرذلك من الآثار التي تنجم عن مثل هذه المصادمات. وفي هذا الميدان، تقع مكاتب المسؤولين الذين كان علينا أن نقصدهم لاستخراج جميع الأوراق آنفة الذكر.

وكان ثمة شك في أن يذهب المسؤولون إلى مكاتبهم في اليوم التالي ليوم عاصف عصيب كذاك اليوم. ومع ذلك رحنا صباح يوم الإثنين نلهث وراء استكمال الأوراق الناقصة. ولقد عوملت في القنصلية الألمانية معاملة الزميل، حيث بدؤوا في اتخاذ الإجراءات المطلوبة قبل موعد بدء العمل الرسمي. ولكننا اضطررنا في مقر بلدية إسطنبول على الطرف الآخر من القرن الذهبي إلى أن ندفع خمسة من الموظفين إلى العمل بدفع المطلوب إليهم. وقام أولهم بإثبات أوراقنا في دفتر اليومية، وحصلنا من الثاني على دمغة ختمها الثالث، وراجع الرابع كل هذا. أما الموظف الخامس، الذي يقبع في طابق يعلو الطابق الذي يعمل فيه هؤلاء الأربعة بطابقين، فقام بالتوقيع اعتماداً لما قاموا به من إجراءات.

تسرب اليأس إلى نفوسنا بسبب إصرار المستشفى الألماني على أن يسلمنا نتائج الفحوص بعد ساعتين، وليس قبل ذلك. وفقدنا الأمل تماماً في إمكانية إتمام الزواج في الموعد المحدد، حتى إننا لم نجرؤ على تحديد موعد الزفاف في إعلان الزواج.

تسلمنا شهادة المستشفى في الساعة الحادية عشرة، وبدأنا على الفور سباقاً لاستكمال بقية الأوراق المطلوبة، فتوجهنا إلى مكتب الصحة التركي للتصديق على هذه الشهادة. وهناك كان علينا أن نلهث مرتين صعوداً إلى الطابق الخامس، حيث استطعنا بعد دفع المطلوب أن نحمل إحدى السكرتيرات على أن تترك العناية بأظفارها، وأن نقنع سكرتيراً أن يختم لنا الشهادة. وبسبب ضيق الوقت، تحتم علينا أن ننتقل من مكتب الصحة إلى مكتب السجل المدني بسيارة أجرة، على الرغم من أن المسافة بينهما لا تزيد على ٧٠٠ متر.

وعندما وقفت أمام موظف السجل المدني ، ذلك الرجل الذي بيده كل شيء، كنا منهكي القوى، وقد ابتلت ثيابنا من العرق. وكان من المفترض أن يتعاطف معنا بالنظر إلى وضعنا، وبسبب توصيات كثير من الأصدقاء. ولكنه، عندما راح يتصفح الأوراق، توقف أكثر من مرة أمام تناقضات ومخالفات. فنحن لم نراع، في أكثر من حالة، المدة التي ينبغي أن تفصل بين إجراء وإجراء آخر، كما لم يتوفر الإعلان عن رغبة الطرفين في الزواج. وإلى جانب ذلك، تغيب عن مراسم الزواج المترجم الذي تنص اللوائح على وجوده في حالة زواج الأجانب.

بدأت الدموع تترقرق في عيني زوجة المستقبل. اعتقدت أنا، بغباء الرجال، أننا قد أخفقنا في بلوغ غايتنا اليوم. ولم يخطر ببالي على الإطلاق أن هذه الدموع هي دموع الفرح، إذ كان الموظف قد أخبرها بالفعل بأن المراسم يجرى إتمامها الآن وعلى الفور، ثم أردف قائلا: «لو أنكما وقفتما أمام غيري، لكان عليكما أن تنتظرا لمدة ستة شهور أخرى»!!

وهكذا تزوجنا ونحن نرتدي «الجينز والبلوفر»، وشهدت سكرتيرات السجل المدني على عقد قراننا. وكنت أجيب عن أسئلة الموظف بالإيجاب أو النفي (نعم

أولا)، بفضل اتباع إشارات سبق الاتفاق عليها بيننا، أنا وزوجتي، وليس بفضل فهمي لما يقول. وانقضى ما تبقى من اليوم بعد ذلك بسرعة شديدة. فذهبت زوجتي إلى مصفف الشعر، في حين تولّت أخواتها دعوة الضيوف إلى حفل استقبال صغير.

وكانت ليلة الزفاف قصيرة، إذ كان عليّ أن أتوجه إلى المطار في الساعة الخامسة صباحاً، حيث أقلعت طائرة الJAT التي أستقلها في تمام الساعة السابعة والربع أيضاً، بسبب فرق في التوقيت مقداره ساعة واحدة بين تركيا ويوغسلافيا. واستطعت بذلك أن أصل بسيارتي البورش الصغيرة إلى مقر المؤتمر في نوفي بيوجراد في الساعة الثامنة والربع، لأشترك في محادثات الوفد الألماني، التي كان من المقرر أن تجري في الموعد الذي وصلت فيه، قبل بدء المؤتمر. وفي نهاية المباحثات، سأل السفير د. فيشر عما إذا كانت هناك إضافات تحت بند «ما يستجد من أعمال»، فأجبته: نعم.. لقد تزوجت أمس في إسطنبول!

يستطيع المرء أن يستنتج من هذه القصة أن الشرق مهيأ لانتشار الرشوة على نحو غير قابل للعلاج.. ألم أعترف بأننا ما كنا لنتزوج لولا ما دفعنا من بقشيش كثير؟! ومع ذلك، فهذه القصة تكشف عن بعد آخر مختلف.. إنها تبرز الصفة الإنسانية التي يتمتع بها في الشرق حتى البيرقراطية ذاتها، كما تبرز أيضاً ذلك الدفء الذي يتعامل به الناس بعضهم مع بعض. وأيّاً ما كان الأمر، فإننا نأمل ألا تضل ألمانيا الطريق إلى هذا الدفء على نحو قاطع لا رجعة فيه. وأعتقد أن الإسلام يستطيع أن يسهم بدوره لتصحيح السبيل.